

الحياد والاستقلالية في هيئة مكافحة الفساد

محمد حسين الدوسري*

قبل الخوض في حديث صريح عن الحياد والاستقلالية لهيئة مكافحة الفساد في النواحي التي سوف تحقق الهدف والغاية من تلك الهيئة من خلال تفعيل الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، لجد أنه لابد من الحديث عن دور الصحافة في إيران التقيد العلمي لأوضاع شمس الوطن والمواطنين، حيث إن الصحافة لا تقل عن السلطات الأخرى في الدولة لأكمل العمل العملية التطويرية الإصلاحية التي تبوؤ لها القيادة العليا بل إن المتخصصين في الإعلام صنّفوها وكنّتها حكومة بديلة، وأن اكتمال العملية التطويرية متوقفاً، بل إن ما أحدثته الصحافة في الدول المتطورة مازال يُدرس في الكليات، ويُشأ على ضوء ذلك نظريات ومؤلفات متخصصة في التحقيقات الجريئة التي قام بها صحفيون لخصوصاً في الكلمة وصدّقوا من أجل ومنهم فيغريرو وجه ألقى به في العالم وهي العالم في الولايات المتحدة الأمريكية، وتجسد ذلك بالتحقيق الجريء الذي قام بها يوب ودودور وكارل بيرنشتاين في الواشنطن بوست وتحديداً في فضيحة ووترجيت للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون. ما دعاني للحديث عن دور الصحافة في إبراز الوعي المجتمعي ورفع سقف المعرفة ووجود تضرر من قبل بعض المسؤولين من حساسية النقد العلمي لأوضاع سيئة تبرز أمام الناقد والكااتب فلا يجد مبرراً لعدم الحديث عنها، بيد أن ذلك النقد لابد أن يُسعد المسؤول الصالح لتطوير جهازه، لا أن يضرّج ويثير منه ويمارس شتى صنوف الدفع والضغط باتجاه إيقاف الأفعال ذات الصلة الوطني الساقطة لتسليبات يُعاني منها الوطن والمواطنون. وتلك لأن النقد العلمي لتلك التسليبات هو نهج القيادة العليا لهذا البلد، ولحاجة هذا الوطن لتلك الكوادر في القيام بدور الإصلاح الحقيقي من خلال تسليط الضوء على ما يعيق حركة التطور والتنمية، ولأن المتخصصين في مجالاتهم المتعددة يرون ويلمسون أوضاعاً سيئة وسلبية لابد من إصلاحها، وذلك يملعه عليهم حسهم الوطني في خدمة هذا البلد العزيز علينا جميعاً، ومما يدل على أن القيادة العليا لهذا الوطن راغبة بكل صدق وشفافية في إبراز النقد العلمي لتلك الأوضاع السلبية من أجل خدمة هذا الوطن ما صدر يوم الاثنين 1428/2/1 هـ من الموافقة على الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، وهذا ما طلبت به في نهاية مقالتي السابق عن مكافحة الفساد وما يتخلله من عوائق وعقبات فتوافقت إرادة صادقة من القاضين على صفة الوطن من خلال نشر ذلك المقال عن إرادة الرجل الصادق وقائد الإصلاح خادم الحرمين الشريفين. فقد أُلغى صورنا ما اتخذته خادم الحرمين الشريفين من خطوة إصلاحية في طريق التطوير ورفع مستوى الأداء الوطني في شتى المجالات المتعددة، ولقد حقق قائد الإصلاح ما كان يتنهاه كل مخلص لهذا الوطن وكل ابن من أبناء هذا الوطن في تحقيق العدل والمساواة والإنصاف ومحاربة الفساد وترسيخ النزاهة لرفع مستوى الأداء، وتجسيد الحس الوطني في

قلب كل مواطن يضع خدمة هذا الوطن في مقدمة أولوياته وهمه الأصلي. إنها إرادة صادقة من رجل المواقف والصدق في ترسيخ المبادئ الإنسانية وتجسيد مقلاته الحكيمة حيث الإنسان المواطن أكبر همه ومحوره الرئيس في ظل قيادته الحكيمة. فقد صدر في اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الأب الرحيم يشعبي ما يلي: (بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الداخلية بشأن الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد. وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 4/3 وتاريخ 1425/3/13هـ. قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار. وباتى في مقدمة أهداف هذه الاستراتيجية تحقيق حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره وتحصين المجتمع السعودي ضد الفساد. ويتأتى تحقيق تلك الأهداف من خلال عدة وسائل أهمها:

1- إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد تخاطبة تنفيذ

**إِنْ مَبْدَأَ الْحَيَادِ وَالْإِسْتِقْلَالَ رَكْنَ أُصِيلَ
لِتَحْقِيقِ النَّزَاهَةِ خُصُوصًا بِمُكَافَحَةِ أَفْتَةِ
وَسِرْطَانِ الْفَسَادِ وَذَلِكَ لِتَوْصُلِ لِلْغَايَاتِ
وَالْأَهْدَافِ دُونَ انْحِرَافٍ أَوْ تَعَسُفٍ فِي السُّلْطَةِ
وَدُونَ تَخَلُّلِ السُّلْبِيَّةِ وَالْإِسْتِقْلَالَ...**

الاستراتيجية الوطنية ورصد نتائجها وتقويمها ومراقبتها ووضع برامج وآليات تطبيقها.

2- قيام الأجهزة الحكومية المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بممارسة اختصاصاتها وتطبيق الأنظمة المتعلقة بذلك وتكليس الإجراءات وتسهيلها والعمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه وفقاً للأنظمة. ولتلي من منطلق وحس وطني أشعر أنه من الملزم والواجب أن أتحدث بكل صدق وشفافية حول الحياد والاستقلالية لهيئة مكافحة الفساد، ولترسيخ الاستراتيجية الوطنية للنزاهة، فلكي يتحقق المراد والهدف المنشود من تلك الهيئة التي كانت حلماً يراد أبناء هذا الوطن وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للنزاهة، فإن الحياد لابد أن يكون هو المنهج الأوضح والطريق الصحيح لرفع المظالم وتحقيق العدل بين أبناء الوطن، ولأن عانى كثيراً من ذلك المرض السرطاني المستشري في كثير من القطاعات الحكومية والخاصة المرتبطة بالقطاعات العامة. إن مطلب الحياد وسرعة

البحث والتحقيق في قضايا الفساد بحيادية صارمة تتسم بوضوح الرؤية وشفافية النهج والإستراتيجية سوف تُغير كثيراً من السبلات، وتحفظ أوقافاً ثمينة وأموالاً طائلة في خدمة هذا الوطن وتفتح آفاقاً وتحقق ألاملاً طالما طال انتظارها كثيراً حتى دب اليأس في قلوب المخلصين الذين جندوا أنفسهم لخدمة هذا الوطن العزيز ووقفوا محاربة الفساد المستشري والتصدري لرؤوسه العابثة في مقدراته، وإن ما يُعزز المطالبة بترسيخ الحياد في تلك الهيئة ما ورد في قرار إنشائها (قيام الأجهزة الحكومية المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بمارسة اختصاصاتها وتطبيق الأنظمة المتعلقة بذلك وتقليص الإجراءات وتسهيلها والعمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه وفقاً للأنظمة). إنها كلمات كُتبت بماء الذهب وينبغي أن تُدرس في المدارس والجامعات لترسيخ ما تحتويه من مبادئ إنسانية كي يتم تجسيد المفهوم الحقيقي للإنسان وتحقيق وبلورة الحقوق الإنسانية للمواطن. فقد أرسى ذلك القرار مبدأ المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه ولا يتسنى ذلك إلا بحيادية ترفيعة لا تُراعي المسؤول بحسب منصبه أو ما يتمتع به من قوة تنفيذية وسطوة أخطبوطية في علاقاته، فقد أبطلت إرادة الرجل الصالح كل تلك العلاقات النرجسية في التغاضي وعض الطرف عن فساد أي مسؤول مهما علا شأنه ومهما بلغت رتبته. ويرتبط الحياد بالاستقلالية ارتباطاً وثيقاً فلا يكاد ينفك عنها، فلا يمكن أن يتحقق الحياد إلا باستقلالية تامة لأعضاء الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد حتى يفرغوا لهذا العمل الوطني والإنساني الكبير في تحقيق الأهداف والغايات المرسومة في الإستراتيجيات التي سوف تسير على مناهجها تلك الهيئة الوطنية، لأن الفساد ومحاربه وتحقيق النزاهة لا يمكن تحقيقهما من قبل أعضاء غير متفرغين لذلك العمل الذي سوف يكون عملاً شاقاً وجباراً لتحقيق غايات وأهداف إنشاء تلك الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد. وإن وجود أعضاء غير متفرغين لعمل الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد سوف يُصعب من تحقيق مهمتها لأن الحياد والاستقلالية لن يتحققا بما يُجسد الغايات والأهداف المرجوة من إنشاء تلك الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد، وهذا يتضح للمواطن العادي فضلاً عن كان متخصصاً في القوانين ولقنفتها حيث إن مبدأ الحياد والاستقلال ركن أصيل لتحقيق النزاهة خصوصاً لمكافحة آفة وسرطان الفساد وذلك للوصول للغايات والأهداف دون انحراف أو تعسف في السلطة وبون تخلل السلبية والاستغلال لتلك السلطة التي يتمتع بها المسؤول. وأعتقد أنه ليس بعد هذه الإرادة الصادقة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين من غير تتأفف الجهات الحكومية أو إخفاء الحقائق والتلاعب وتمييع قضايا الانتهاكات والخروقات بحق المواطن في هذا البلد المعطاء